مأسسة الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال: نحو براديغم جديد لبناء اقتصاد ابتكاري في الجزائر

Institutionalizing the University-Business Partnership: Towards a New Paradigm for Building an Innovation Economy in Algeria

أسماء صالحي، مخبر السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، جامعة أم البواقي (الجزائر)،
salhi.asma@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/20 تاريخ القبول: 2026/09/08 تاريخ النشر: 2026/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى رصد العلاقات الديناميكية بين الوسط الأكاديمي والبيئة الاقتصادية، ثم تحليل التجربة الجزائرية في تبنيها إستراتيجية الابتكار المفتوح ضمن سياستها العامة، وبلورتها ميدانيا. وصولا إلى رهانات مأسسة الشراكة في ضوء التحولات التي فرضها التحول الرقمي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر نجحت بفعالية في هندسة البيئة المؤسساتية القائمة على الاقتصاد الابتكاري بفضل التحول الجذري في دور الدولة من "الممول " إلى "الميسر"، كما أن رهانات بناء اقتصاد ابتكاري في الجزائر يتطلب بناء ميكانيزمات تمويلية مرنة، للخروج من قطاع المحروقات والتوجه نحو التنوع الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: شراكة، جامعة، قطاع أعمال، اقتصاد، ابتكار، جزائر

تصنيفات JEL : I23, L26, O31

Abstract:

The study aims to examine the dynamic relationships between academia and the economic environment, and then to analyze the Algerian experience in adopting the open innovation strategy within its public policy and crystallizing it on the ground, leading to the stakes of institutionalizing this partnership in light of the shifts imposed by digital transformation.

The study concluded that Algeria has effectively succeeded in engineering the institutional environment based on the innovation economy, thanks to the radical shift in the state's role from a "funder" to a

"facilitator." Building an innovation economy in Algeria requires flexible financing mechanisms to shift from hydrocarbon dependence toward economic diversification.

Keywords: Partnership, University, Business Sector, Economy, Innovation, Algeria

Jel Classification Codes: I23, L26, O31

1. مقدمة:

تلعب الجامعة دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذا ما يسهل لقطاع الأعمال الاستفادة والاستثمار من كفاءة الطلبة وإبداعاتهم العلمية بالجامعات، وهذا ما يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، ومواكبة التطورات العالمية، ومنها برزت العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال الذي أصبح شريك فعال بجانب الجامعة في القضاء على البطالة، وقد تبنت الجزائر مقاربة إستراتيجية لتعزيز قدراتها التنافسية وبناء اقتصاد ابتكاري من خلال خلق مؤسسات ابتكارية تربط الجامعة بسوق العمل، هذا ما يحقق التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية بمخرجات تثمين البحث العلمي عبر الشراكة الثلاثية الدولة والجامعة وقطاع الأعمال، إلا أن هذه الإجراءات والسياسات والاستراتجيات تبقى رهان يربط بين اقتصاد قائم على الابتكار واقتصاد مبني على المحروقات.

الإشكالية: تتمحور حول: كيف يمكن مأسسة العلاقة الثنائية بين الجامعة وقطاع الأعمال لتطوير الاقتصاد الوطني الابتكاري وعصرنة قطاع التعليم العالي؟

وتندرج ضمن إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف تساهم إستراتيجية الابتكار المفتوح ضمن السياسة العامة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ماهي أبرز رهانات مأسسة الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال في الجزائر خاصة في ظل التحول الرقمي؟

وكإجابة مؤقتة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمكن مأسسة العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال عبر تطوير واجهات جامعية وصياغة أطر قانونية محفزة للابتكار المفتوح وعصرنة المناهج البيداغوجية لتطوير اقتصاد وطني ابتكاري كبديل للنموذج الريعي.

الفرضية الثانية: تساهم إستراتيجية الابتكار المفتوح التي تبنتها الجزائر في بناء اقتصاد ابتكاري من خلال تثمين البحث العلمي ودعم المعرفة الابتكارية، تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفرضية الثالثة: تعتبر الجوانب التشريعية والتنظيمية من الرهانات التي تواجه مأسسة الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال خاصة في ظل التحول الرقمي.

أهداف البحث:

- ✓ رصد وتحليل العلاقة الديناميكية وأشكال التفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال.
- ✓ التعرف على التجارب الدولية الرائدة في تحقيق الابتكار المفتوح في البيئة الاقتصادية العالمية.
- ✓ تحليل التجربة الجزائرية في تطبيق الابتكار المفتوح كأداة من أدوات السياسة العامة.
- ✓ تسليط الضوء على الدور المحوري للجامعة وقطاع الأعمال لتحقيق التنوع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد ابتكاري.
- ✓ التعرف على الرهانات والتحديات التي تواجه مأسسة هذه الشراكة كبراديغم جديد في بناء اقتصاد ابتكاري بالجزائر.

منهج البحث: تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بهدف رصد العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال، من خلال تحديد الوضع الراهن لمنظومة الابتكار والتشريعات التي تدعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى تحليل مخرجات السياسة العامة (الواجهات الجامعية المتمثلة في حاضنات الأعمال، براءات الاختراع)، كما تم رصد النصوص التنظيمية مثل القرارات الوزارية الخاصة بحاضنات الاعمال أي القرار 1275، وهذا بهدف ابراز التحول الجذري في السياسة العامة "المأسسة" نحو بناء اقتصاد ابتكاري.

2.مفهوم الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال

بما أن الجامعات هي مراكز لإنتاج المعرفة ونشرها وتوليدها وتدريب الأفراد لسوق العمل، يمكننا الاستنتاج بانها تستطيع المساهمة بشكل كبير في ربط احتياجات أصحاب العمل باحتياجات الباحثين عن العمل، وبذلك فإن الشراكات بين الجامعات والصناعة تؤدي إلى تحسين التواصل بين العرض والطلب في سوق العمل، ويعود بالنفع على كل من أصحاب العمل الذين يحتاجون إلى مرشحين أقوياء والجامعات التي تحتاج إلى التمويل والدعم. (Adrian-Ioan, 2017, p04)

ومنذ أوائل القرن العشرين، تتعاون الشركات الخاصة مع مختلف الجامعات والمراكز التعليمية لتدريب متخصصين على المهارات التي تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل، وهذا النوع من الشراكات كان يركز في البداية على علوم الكمبيوتر والتعليم التقني، يُعرف أيضا باسم "شراكات الجامعة الصناعية"، وقد أصبح شائعا ومنتشرا بمفهوم واسع "الابتكار المفتوح" الذي يركز على استخدام المصادر الخارجية للأفكار لتحفيز الابتكار والإبداع. (Adrian-Ioan, 2017, p04)

1.2 تعريف الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال:

تُعَرَّف الشراكة بين البحث الأكاديمي وقطاع الأعمال بأنها علاقة ديناميكية تهدف إلى توطين ونقل المعرفة والابتكار من المنظومة الجامعية إلى البيئة الإنتاجية، بغرض معالجة التحديات التشغيلية للمؤسسات، وتحفيز الابتكار الصناعي، ودعم مشاريع البحث والتطوير. ولا تقتصر هذه الشراكة على البُعد التجاري، بل تمتد لتسهم في تعزيز التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي على المستويين الوطني والمحلي. كما يمتد هذا المفهوم ليشمل العلاقات التعاونية المهيكلة والمخططة في مجالات البحث العلمي، والتي تُصاغ ضمن أطر قانونية وتعاقدية مُلزمة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص؛ لضمان تعظيم المنافع المتبادلة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة لكلا الطرفين. (يوسف، رقية، 2019، ص 142)

2.2 فوائد الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال

تتمثل فوائد الشراكة الثنائية فيما يلي: (فضيلة، 2022، ص 88)

✓ **تلبية احتياجات سوق العمل:** تؤدي الشراكة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل عبر سد فجوة المهارات، حيث تتدخل السياسة التعليمية لتوجيه "رأس المال البشري" نحو التخصصات الابتكارية والتكنولوجية التي يتطلبها قطاع الأعمال، مما يرفع من الكفاءة الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

✓ **تعزيز البحث العلمي:** من منظور السياسة الاقتصادية، تضمن هذه الشراكة الاستخدام الأمثل للبنى التحتية العامة (المختبرات ومراكز البحوث المدعومة حكومياً) من قِبل القطاع الخاص، مما يقلل من تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير لدى الشركات، ويضمن في المقابل تدفقات تمويلية ذاتية للجامعات تُخفف العبء التمويلي عن الموازنة العامة للدولة.

✓ تُمثل هذه الشراكة الأداة التنفيذية للسياسات العامة الهادفة إلى تحقيق التكامل الهيكلي بين السلطات العمومية (كمشرّع ومحفّز)، والمؤسسات الأكاديمية (كمنتج للمعرفة)، وقطاع الأعمال (كمستثمر ومستهلك للمخرجات)، مما يسهم في صياغة استراتيجية وطنية موحدة للابتكار.

✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة من خريجي الجامعات.

✓ التقليل من الاعتمادات الأجنبية.

3. السياسة الجزائرية لتثمين البحث والابتكار: نحو خلق القيمة الاقتصادية

اتجهت الجزائر ضمن اصلاحاتها الجديدة إلى الاهتمام بمخرجات البحث العلمي والتوجه نحو سوق العمل بما يحقق التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار وضع المشرع الجزائري قوانين وأوامر تنظيمية فيما يخص تثمين البحث العلمي، وتطوير مهارات وقدرات الطلبة والأساتذة لتحقيق جودة التعليم العالي وفق المعايير الدولية.

1.3 الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر لتثمين مخرجات البحث العلمي:

يسعى صانع القرار والمشرع الجزائري إلى تطوير قطاع التعليم العالي باعتباره الركيزة الأساسية لتغير نمط سوق العمل، حيث تم فتح المجال أمام الطلبة لتثمين جهودهم العلمية نحو مجال الابتكار والمقاولاتية، من خلال اصدار قوانين ومراسيم تنظيمية تنظم سيرورة الابداع والابتكار للطلبة الجزائريين، وتعتبر هذه القرارات بمثابة سياسة جديدة لرفع الإنتاج الوطني المحلي وتطوير المؤسسات الجزائرية.

الجدول 1: تثمين البحث العلمي من منظور قانوني تنظيمي في الجزائر

النصوص القانونية الجزائرية	القواعد التنظيمية الجزائرية
قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. -قانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المعدل والمتمم لقانون 98-11. -قانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 30 ديسمبر 2015. يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير. -قانون 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتضمن تحديد مهام المجلس الوطني للبحث	المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 21 رجب 1420 الموافق 31 أكتوبر 1999 المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها. -المرسوم التنفيذي رقم 08-251 المؤرخ في 1 شعبان 1429 الموافق 3 أوت 2008 المحدد لمهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها. -المرسوم التنفيذي رقم 21-89 المؤرخ في 17 رجب 1442 الموافق أول مارس .2021 يتضمن مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2.3 تثمين البحث العلمي كآلية لتحقيق التطور الاقتصادي:

يؤدي البحث دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي، فهو يسهم في النمو الاقتصادي والابتكار والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن قيمة البحث ليست دائمًا واضحة أو مفهومة جيدًا، يمكن تقسيم السياق الاقتصادي لقيمة تثمين البحث إلى ثلاثة مستويات:(Chantale,2007,p 01)

1) المستوى الكلي: ينظر هذا المستوى إلى قيمة البحث على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي. على هذا المستوى، تسهم قيمة البحث في النمو الاقتصادي من خلال:

- **زيادة الإنتاجية**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث إلى زيادة الإنتاجية من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين العمليات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال التكنولوجيا إلى تطوير منتجات جديدة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في قطاعات مثل الإنتاج والتجارة.

- **خلق فرص العمل**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث أيضًا إلى خلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال التكنولوجيا إلى إنشاء وظائف جديدة في مجال تصنيع وتطوير المنتجات الجديدة. (Chantale,2007, p01)

2) المستوى الجزئي: ينظر هذا المستوى إلى قيمة البحث على مستوى المؤسسة أو الشركة. على هذا المستوى، تسهم قيمة البحث في الميزة التنافسية للمؤسسات من خلال: Chantale,2007,p (01)

- **تطوير منتجات وخدمات جديدة**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة يمكن أن توفر للمؤسسات ميزة تنافسية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال الأدوية إلى تطوير أدوية جديدة يمكن أن تعالج الأمراض بشكل أكثر فعالية، مما يمكن للشركات الدوائية من زيادة حصتها في السوق.
- **تحسين العمليات**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث أيضًا إلى تحسين العمليات في المؤسسات، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال الإدارة إلى تطوير طرق جديدة لتحسين إدارة الموارد البشرية وعمليات الإنتاج، مما يمكن للشركات من تحسين أدائها.

3) **المستوى الفردي**: ينظر هذا المستوى إلى قيمة البحث على مستوى الفرد. على هذا المستوى، تسهم قيمة البحث في تحسين جودة الحياة للأفراد من خلال:

- **حل المشاكل الاجتماعية**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث إلى حل المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والأمراض. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال العلوم الاجتماعية إلى تطوير سياسات جديدة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر والبطالة.
- **تحسين الصحة**: يمكن أن تؤدي قيمة البحث أيضًا إلى تحسين الصحة من خلال تطوير علاجات جديدة للأمراض. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قيمة البحث في مجال الطب إلى تطوير علاجات جديدة للسرطان وأمراض القلب، مما يمكن للناس من العيش حياة أطول وأكثر صحة. .(Chantale,2007, p01)

4. تكامل الجامعة وقطاع الأعمال في الجزائر: براديغم الاقتصاد الابتكاري

يترتب عن الشراكة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية مصالح جماعية جديدة، ينبغي ترجمتها إلى عمل حتى يكون لهذه الشراكة معنى مستديم وقابل للتطبيق، فمن شأنها تمكين الجامعة من الانفتاح على بيئتها، وضمان التربصات الميدانية لطلابها، تتجسد عوائد الشراكة بالنسبة للجامعة في تطوير برامج تكوينية وأكاديمية تستجيب بدقة لمتطلبات المحيط الاقتصادي، فضلاً عن رعاية التظاهرات العلمية كالندوات والملتقيات، وتثمين مخرجات البحث العلمي وتوظيفها ميدانياً. وبالمقابل، تنعكس هذه الشراكة إيجاباً على المؤسسة الاقتصادية من خلال إتاحة الوصول المبكر لأحدث النتائج البحثية والتكنولوجية، وتسهيل استيعاب التقنيات المستحدثة عبر تدفق الأفكار، إلى جانب تطوير رأس المال البشري للمؤسسة بواسطة برامج التكوين المستمر، وتعزيز مكانتها وصورتها الذهنية في السوق. (كمال، 2022)

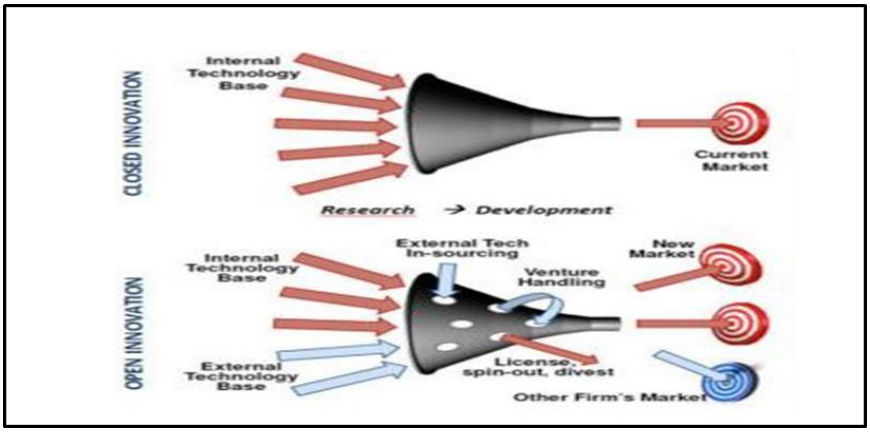
ويتطلب تجسيد هذه التطلعات على أرض الواقع تهيئة بيئة تمكينية متكاملة تحكم عمل هذين الكيانين، يليه استحداث فضاءات مؤسساتية مشتركة تسمح بإدارة المشاريع الابتكارية ورعايتها بشكل تكاملي بين الجامعة والمحيط الاقتصادي منذ نشأتها وحتى نضجها؛ وهو ما تمثله حاضنات الأعمال التي تقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية لرواد الأعمال. ويمتد هذا التكامل نحو إنشاء مجتمعات ابتكارية جغرافية أو مشروعات هيكلية مشتركة تجمع بين الشركات، المؤسسات الأكاديمية، مراكز البحث، ومؤسسات التكوين المهني، وهو ما يُعرف بـ الأقطاب التكنولوجية. (كمال، 2022)

إن تحقيق فعالية الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال يعد الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد ابتكاري، حيث تنتقل الجامعة من مفهوم مؤسسة تقليدية إلى فاعل استراتيجي يساهم في إنتاج المعرفة وتسويقها، وقد تبنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات بهدف بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال توسيع الأدوار لقطاع التعليم العالي وربطه بالسوق الوطني والمحلي من خلال احتضان المشاريع الابتكارية، ومن هذا المنظور أصبحت واجهات الجامعة منها: مركز تطور المقاولاتية، حاضنات الأعمال، مكاتب نقل التكنولوجيا، زيادة براءات الاختراع بمثابة الركيزة الأساسية لانتقال الاقتصاد الوطني القائم على المحروقات والموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة. (Fatiha, 2011, p14)

في هذا السياق تبنت الجزائر مفهوم معاصر لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية وهو "**النظام الوطني الابتكاري**"، حيث عرف هذا المفهوم العديد من التعاريف نظرا لاختلاف رؤى المفكرين حسب انتماءاتهم للمدارس الفكرية، سنحاول رصد أهم التعاريف التي قدمت له: (Fatiha, 2011, p15)

- **تعريف B. Lundvall**: " عبارة عن العناصر والعلاقات التي تتفاعل بهدف نشر وإنتاج واستخدام التكنولوجيا بما يحقق منافع اقتصادية ضمن حدود الدولة".
- **تعريف C. Freeman**: " عبارة عن شبكة مؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تقوم أنشطتها وتفاعلاتها باستراد وتعديل ونشر التكنولوجيا الجديدة".

الشكل 1: نموذج الابتكار المفتوح



Source : Henry, pp35

من خلال التعاريف نستنتج أن هذه المنظومة تضم مجموعة من الفاعلين الدولة والجامعات والمؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الواجهات الجامعية من خلال التكامل في الأدوار ستساهم في بناء منظومة اقتصادية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات مخرجات معرفية ابتكارية، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات منها:

1. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة: وردت عديد من التعاريف لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث عرفت في القاموس الإنجليزي بأنها صغير، وكلمة Start-up تتكون من جزأين هما الأول Start وهو فكرة الانطلاق، أما الثاني up يشير إلى لفكرة النمو القوي، أما اصطلاحا فقد عرفها "ستيف بلانك بأنها: " منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، بمعنى يجب

عليها أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به. (كمال، 2023، ص129)

أما في الجزائر فقد عرفت بأنها: "**شركة تم تأسيسها حديثًا تهدف إلى تطوير منتج أو خدمة فريدة وتقديمها إلى السوق. غالبًا ما تركز الشركات الناشئة على نماذج الأعمال المبتكرة والقابلة للتطوير مع إمكانية النمو السريع، تتميز بتركيزها على الابتكار. وتسعى جاهدة لتطوير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة تقدم عروض قيمة فريدة للعملاء**". (مقاول، 2024)

وتعتبر هذه المؤسسات الناشئة بمثابة الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة في الجزائر، وتم ربطها بمفهوم الابتكار المفتوح كنموذج حديث يقوم بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، أقرّ قانون المالية لسنة 2023 تعديلاً جوهرياً على المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .وبموجب هذا التعديل التشريعي، أرسيت آليات لتحفيز الاستثمار الخاص في مجالات البحث والتطوير، حيث رُخص للشركات خصم نفقات الاستثمار الموجهة لتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة في إطار البرامج المشتركة مع الحاضنات أو المؤسسات الناشئة (Startups) الحاصلة على علامة الدولة. ويخضع هذا التحفيز المالي لسقف مالي محدد بـ 30 % من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، على ألا يتجاوز حد أقصى قدره مائتي مليون دينار جزائري (200,000,000 دج) سنويًا، وهو ما يعكس توجه السياسات العامة نحو بناء اقتصاد مبني على المعرفة عبر التكامل بين النسيج الصناعي التقليدي ومنظومة الابتكار". (مقاول، 2024)

وفي هذا الإطار، تسعى البيئة المؤسساتية في الجزائر إلى تفعيل المقاربة التشاركية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي عبر حزمة من الآليات السياساتية؛ يبرز منها هندسة آليات نقل المعرفة، والارتقاء بالجامعات إلى مراكز امتياز بحثي، مع تحفيز الابتكار التكنولوجي وتوطين الشراكات الدولية مع الهيئات البحثية الأجنبية. كما تتجه الجهود الرسمية نحو توطين أنشطة البحث والتطوير داخل البنية الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية، وتجسيد ذلك ميدانياً عبر إنشاء مخابر ومخابر تجارب مشتركة تجمع بين المنشآت الصناعية والباحثين الأكاديميين. ويصاحب هذه الحركية تفعيل لآليات اليقظة التكنولوجية والاستراتيجية؛ بهدف

الحصر الدقيق للاحتياجات التقنية للقطاع الإنتاجي، وتوجيه البحوث الأكاديمية لمعالجة الاختلالات التنافسية التي تواجهه، ومساعدة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تأسيس شركات لإنتاج ابتكاراتهم وفق الشروط العالمية لنجاح الاستثمار. (وسيلة، 2021،ص 559)

2. واجهات الجامعة:

- **التوجه المقاولاتي (ريادة الأعمال):**

برزت فكرة تدريس المقاولاتية على مستوى الجامعات عام 1947 عندما قدم Myle Maces اول مقرر دراسي في المقاولاتية في الجامعة الامريكية هارفارد في كلية هارفارد لإدارة الاعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه 188 طالبا من طلاب درجة الماجستير تخصص إدارة اعمال، وقد كان سبب ادراج هذا المقرر استجابة لاحتياجات الطلبة الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب. (Aziz,2011,p129)

وقد قدمت عديد من التعاريف لمصطلح المقاولاتية فقد عرفت بأنها: " نشاط يهدف إلى انشاء مشروع جديد، يقدم قيمة اقتصادية مضافة، خلال إدارة الموارد المتاحة بكفاءة لتقديم منتج متميز، أو ابتكار نشاط اقتصادي جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة، حيث ان المقاول يأخذ مكانه بين الموردين والعملاء أو المنتجين والعملاء ليتحمل مخاطر لتحقيق النجاح. (أحمد،2021، ص 186)

تتطلب المقاولاتية مجموعة من العناصر نرصدها في ثلاث نقاط أساسية: (صبرينة، 2022، ص 561)

- **المهارات التقنية:** منها: الكتابة، القدرة على الاتصال، إدارة الاعمال التقنية، التكنولوجيا، القدرة على التنظيم.
- **مهارات إدارة الأعمال:** منها: وضع الأهداف، التخطيط، صنع القرارات، العلاقات الأساسية، المحاسبة، التفاوض، الرقابة، التسويق.
- **مهارات الريادة الشخصية:** منها: الرقابة والالتزام، أخذ المخاطرة، رؤية قيادية، التركيز على التغيير.

الجزائر كغيرها من دول العالم تبنت فكرة التعليم المقاولاتي استجابة للتحولات العالمية فقد ولت قطاعاتها التعليمية والجمعيات المدنية الداعمة للابتكار اهتماما للمجال المقاولاتي ودمجه بجميع الاطوار بالقطاعات التعليمية وهذا عن طريق بعض المبادرات في عدد قليل من الولايات بالأطوار الابتدائية لغرس الابداع والابتكار بهدف تهيئة التلميذ للمقاولاتية، غير ان الاهتمام الأكثر بقطاع التعليم العالي الذي يعتبر مصدر الرأس المال البشري الكفء لأي بلد وبهذا فإن الإصلاحات التي قام بها قطاع التعليم العالي بالجزائر لنظام ل م د نتجت عنها إدراج مقاييس متعلقة بالمقاولاتية بالمواد الافقية بتخصصات مختلفة حيث لم تعد تقتصر على تخصص العلوم الاقتصادية فقط وإنما مختلف ميادين الشعب. (سمية، 2022،ص 323)

- **المؤسسات الناشئة:**

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة. (الجمهورية الجزائرية، 2023)

مخطط رقم 01: تشجيع المؤسسات الناشئة في الجزائر (2022–2023)



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2023

وفي هذا الإطار، أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بالتنسيق مع وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، بتاريخ 7 نوفمبر 2023، على افتتاح فعاليات المنتدى الاقتصادي المنعقد بالمدرسة العليا للتجارة بالقليعة (ولاية تيبازة). وقد نُظّم هذا الملتقى بالشراكة مع نادي المقاولين والصناعيين، وشهد مشاركة فاعلة من الطلبة أصحاب المشاريع الابتكارية والمؤسسات الناشئة، فضلاً عن ممثلي الفاعلين الاقتصاديين بمختلف تصنيفاتهم (الصغيرة، المتوسطة، والكبرى)، بالإضافة إلى المدارس الوطنية التقنية والمعاهد المتخصصة في علوم إدارة الأعمال والمالية والتجارة والتسيير. (وزارة التعليم العالي، 2023)

وفي تحليله لأبعاد هذه الفعالية، أشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى دور المنتدى كركيزة أساسية في صياغة الاستراتيجية الوطنية للبحث والاستكشاف وتثمين الابتكار المفتوح .كما أكد التزام القطاع بدعم البحث والتطوير الممنهج، حاثّاً الكفاءات الأكاديمية على الاضطلاع بدورها التوجيهي في تأطير مشاريع التخرج الموجهة لإنشاء المؤسسات المصغرة وتحويلها إلى كيانات استثمارية ميدانية عبر استغلال الصناديق والآليات التمويلية العمومية. ومن منظور تكاملي، استعرض وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة المؤشرات الرقمية للقطاع، معلناً عن تصنيف قرابة 2000 كيان اقتصادي ضمن فئة المؤسسات الناشئة المعتمدة، وسط تدفق أسبوعي متزايد للمشاريع الابتكارية. وأوضح أن الأطر التشريعية والتنظيمية التي استحدثتها السلطات العمومية تهدف إلى تعزيز النظام البيئي للمقاولاتية

الجامعية، وهو ما تكلل بارتقاء الجزائر في مؤشرات التصنيف العالمي للمؤسسات الناشئة. (وزارة التعليم العالي، 2023)

- **حاضنات الأعمال:**

برزت حاضنات الأعمال كمفهوم تنموي لأول مرة في البيئة الاستثمارية الأمريكية عام 1959 من خلال تجربة 'مركز باتافيا الصناعي (Batavia Industrial Center) 'بنيويورك، والتي ركزت على إتاحة الموارد التقنية ومساحات العمل المشتركة للمؤسسات الناشئة ذات الطابع التكنولوجي والصناعي. ووفقاً لبيانات 'الجمعية الدولية للابتكار في مجالات الأعمال (International Business Innovation Association)'، فقد تحول المفهوم إلى ظاهرة اقتصادية عالمية تقارب 7,000 حاضنة تغطي قطاعات استراتيجية متنوعة كالتنمية المستدامة والابتكار الزراعي. وامتداداً لهذه الديناميكية، دمجت الجزائر هذا النموذج في بنيتها الاقتصادية عبر ترخيص وإنشاء حاضنات أعمال عامة وخاصة. (حاضنة الأعمال، 2023)

وتكمن أهمية حاضنات الأعمال في ترقية الاقتصاد الوطني: (مبارك، 2006، ص16)

- ✓ تُشكّل الحاضنات النواة الأساسية لتوليد الفكر الابتكاري، حيث تعمل على نمذجة الأفكار الريادية وتحويلها إلى أصول استثمارية ومشاريع تجارية واعدة، مما يسهم في توسيع البنية الإنتاجية للدولة وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية.
- ✓ تسهم الحاضنات التكنولوجية في رفع الكفاءة التنافسية للمؤسسات وتأهيلها للنفاذ إلى الأسواق الخارجية؛ ويتأتى ذلك من خلال تفعيل آليات "التكامل الأفقي والعمودي" وربط الكيانات التقنية الناشئة بسلاسل الإنتاج للمؤسسات الكبرى في المحيط الخارجي.
- ✓ تؤدي "الحاضنات المتخصصة/النوعية" دوراً محورياً في الحد من الفوارق التنموية بين الأقاليم، عبر توجيه الأنشطة المقاولاتية للاستثمار في الموارد والمدخلات المحلية المتاحة لكل إقليم، مما يضمن خلق فرص عمل مستدامة وتوليد ديناميكية اقتصادية محلياً.

✓ تسهم في استيراد المعرفة واستحداث الحلول التكنولوجية مع ملاءمتها بيئياً مما ينعكس إيجاباً على تجويد العمليات الإنتاجية، ورفع الكفاءة التقنية للمنتج المحلي، وتعزيز قيمته المضافة في السوق.

✓ تعمل الحاضنة كـ "وسيط مؤسسي ينسق بين القطاعين العام والخاص، لتأمين الدعم اللوجستي والمالي للمشاريع؛ ويشمل ذلك تيسير الوصول إلى التمويل الميسر، وتفعيل آليات ضمان القروض لتخفيض مؤشرات المخاطرة الائتمانية للمؤسسات الناشئة.

3. المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI):

هو مؤسسة عمومية تتمتع ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف وزير الصناعة والمناجم. تتمثل مهمة المعهد في حماية حقوق الملكية الصناعية من خلال تقديم خدمات عمومية تشمل تسجيل طلبات حماية براءات الاختراع، العلامات التجارية، الرسوم والنماذج الصناعية بالإضافة التسميات الاصلية والدوائر المتكاملة. (المعهد الوطني للملكية الصناعية، 2026)

تم انشاء المعهد بموجب المرسوم التنفيذي 98-68 في 21 فبراير 1998 ,الذي يحدد إنشاؤه ووضعه القانوني بعد إعادة هيكلة المعهد السابق الذي كان يجمع بين نشاطي التقييس والملكية الصناعية، منذ الاستقلال تم تكليفها: (المعهد الوطني للملكية الصناعية، 2026)

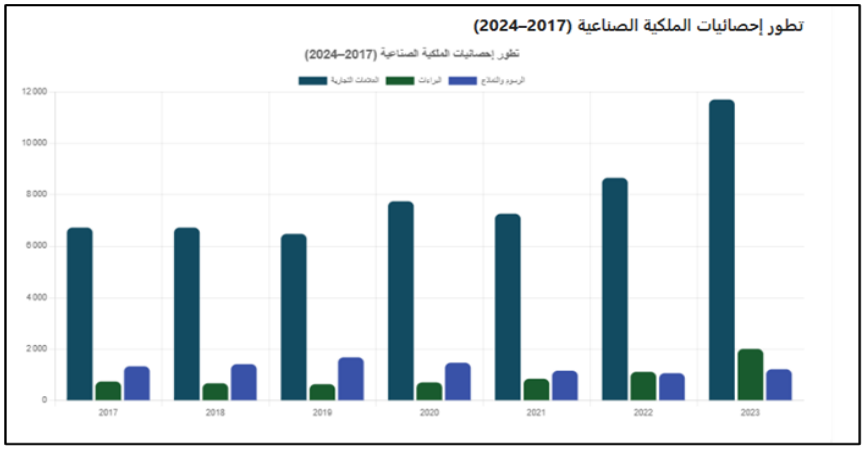
- المكتب الوطني للملكية الصناعية سنة 1963
- المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية سنة 1973 (بالتوازي مع نشاط التقييس)
- في عام :1986 تم تحويل جزء من مهام المعهد الى المركز الوطني للسجل التجاري
- في عام 1998: تم تجميع جميع أنشطة الممتلكات الصناعية معًا ضمن" **inapi** الجديد" للسماح بإعادة نشر النشاط ووضع تحت إشراف الوزارة المسؤولة عن الصناعة.

كما أنه ملزم بأداء مهمتين رئيسيتين، كما هو محدد في المادة 07 من المرسوم 98-68 المتعلق بوضعه القانوني: (المعهد الوطني للملكية الصناعية، 2026)

- مهام لصالح الدولة (خدمة عمومية): تنفيذ السياسة الوطنية للملكية الصناعية.
- مهام لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والباحثين منها:

- ✓ فحص تسجيل وحماية الحقوق المعنوية (العلامات التجارية، الرسومات، النماذج، التسميات الجغرافية وبراءات الاختراع).
- ✓ تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية ووضع كل الوثائق والمعلومات المتعلقة بمجال اختصاصه في متناول الجمهور.
- ✓ تشجيع تطوير وتعزيز القدرة على الابتكار والاختراع من خلال تدابير تحفيزية مادية ومعنوية.

الشكل رقم 02: يبين احصائيات الملكية الصناعية في الجزائر (2024/2017)



المصدر: المعهد الوطني للملكية الصناعية، 2024

نستنتج من خلال الشكل لتطور مؤشرات الملكية الصناعية في الجزائر بين عامي 2017 و2024 عن تحول هيكلي نوعي ضمن "المنظومة الوطنية للابتكار (National Innovation System)"، حيث انتقلت البلاد من حالة "القصور الذاتي للابتكار إلى مرحلة مأسسة "اقتصاد المعرفة" وتعزيز "الأصول الرأسمالية غير الملموسة، وهذا ما تم رصده خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، مقارنة بسنة 2020 فقد شهدن المنظومة تحولا هيكليا مدفوعا بجملة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية أبرزها التركيز على الواجهات الجامعية ومنحها الأولوية في بناء الاقتصاد الوطني وهو ما تجسده القفزة القياسية لطلبات براءات الاختراع المحلية التي تجاوزت 1,400 طلب بحلول عام 2024 ويعود هذا التنامي بشكل مباشر إلى نجاح السياسات العامة في هندسة البيئة الحاضنة للابتكار وتخفيض تكاليف المعاملات عبر أطر تشريعية وتمويلية محفزة، مما سمح بتحويل الجامعات إلى واجهة تتولى عملية نقل

التكنولوجيا ، وتوجيه مخرجات البحث العلمي نحو مجالات الهندسة الكيميائية والميكانيكية والصيدلانية كركيزة لتطبيق استراتيجية اقتصاد المعرفة.

وبالتالي فإن المقاربة الإستراتيجية لبراءات الاختراع تساهم في بناء اقتصاد ابتكاري من خلال: (جليلة، 2021، ص 193)

- **تحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي والمحلي** :تسهم الجامعات البحثية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة للنطاق الجغرافي الذي تنشط فيه، وذلك عبر ثلاثية: إنتاج البحوث الأساسية والتطبيقية، وتوليد المعرفة الضمنية، وتأهيل الرأسمال البشري بمهارات ابتكارية عالية، مما يولد فرص عمل نوعية ويدعم التنافسية الاقتصادية الوطنية.
- **مأسسة الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي**: يتجه الدور الوظيفي للجامعات نحو تحقيق التكامل والاندماج مع البيئة الإنتاجية، من خلال إرساء ثقافة المقاولاتية والابتكار، مما يسمح بتحويل المخرجات المعرفية والأكاديمية إلى أصول تجارية قابلة للتسويق تلبي الاحتياجات الفعلية للسوق.
- **الاضطلاع بدور مراكز البحث والتطوير للشركات** :حيث تحولت الجامعة إلى بديل استراتيجي لمراكز الأبحاث التقليدية التابعة للمؤسسات الصناعية؛ حيث أصبحت الحاضن الأساسي للابتكارات الجذرية، مما يعفي القطاع الخاص من التكاليف المرتفعة للبحث والاستكشاف ويجعل البيئة الأكاديمية هي المزود الرئيسي لبراءات الاختراع والحلول التقنية.

4. رهانات الشراكة الإستراتيجية بين الجامعة وقطاع الأعمال في الجزائر: أي ابتكار؟ وأي تنمية اقتصادية؟

❖ التمويل:

يُشكل التمويل أحد أبرز الاختلالات الهيكلية المقيدة لنمو المؤسسات الناشئة في الجزائر؛ ويعزى ذلك أساساً إلى ضعف مؤشرات نضج رأس المال الاستثماري/المخاطر، فضلاً عن القواطع التقليدية المرتبطة بالنفاذ إلى الائتمان المصرفي، والذي يظل مشروطاً بتقديم ضمانات عينية وكفالات مرتفعة لا تتوافق مع طبيعة الأصول غير المادية للمشاريع الابتكارية. وتتضاعف هذه العوائق التمويلية نتيجة

البيروقراطية الإجرائية وصعوبة الاستهداف الداخلي التي تكتنف الاستفادة من آليات الدعم والتمويل العمومي المتاحة عبر الصناديق والوكالات الوطنية مثلANADE، CNAC ، ANGEM (Ala-Eddine, 2026, p277)

❖ **العوائق البنيوية:**

تكمن العوائق البنيوية التي تحول دون مساهمة مؤسسات التعليم العالي في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة في مستويين استراتيجيين؛ يتعلق أولهما بقصور الملاءمة الهيكلية وتدني مرونة البنية البيداغوجية، حيث يتسم العرض التعليمي بطغيان التكوين الأكاديمي التلقيني على حساب التأهيل المهني والتطبيقي، مما يتسبب في فجوة مهارات نوعية تُضعف القابلية التوظيفية للخريجين وجاذبية الجامعة الاستثمارية. ويتعمق هذا القصور نتيجة تمركز المنشورات العلمية في فلك البحوث الأساسية على حساب البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي القابلة للتثمين الاقتصادي والتسليع، بالتوازي مع تقادم المناهج التعليمية وعدم قدرتها الاستجابية على مواكبة الطفرات التقنية الدولية أو تلبية الاحتياجات السوسيو اقتصادية المحلية. ومن منظور السياسات العامة، يعاني النظام البيئي للابتكار من غياب آليات التنسيق والربط العضوي بين المنظومة الأكاديمية وهياكل المؤسسات الاقتصادية؛ حيث يُلاحظ وجود انقطاع هيكلي يحول دون نقل المعرفة وتطبيق الابتكارات في خطوط الإنتاج، فضلاً عن غياب التكامل الاستراتيجي بين مخرجات مراكز الأبحاث الجامعية والاحتياجات التقنية والتنموية الفعلية للمؤسسات الإنتاجية، مما يكرس بقاء البحث العلمي معزولاً عن الدورة الاقتصادية الكلية. (فضيلة، 2022، ص89)

❖ **البنية التحتية التكنولوجية:**

على الرغم من التحسينات الملحوظة في سرعة شبكة الإنترنت ونطاق تغطيتها، فإن مرونة تكاليفها لا تزال مرتفعة نسبياً، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء التشغيلي للمؤسسات الناشئة القائمة على المنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، تواجه البنية التحتية الرقمية فجوات هيكلية مستمرة؛ تتجسد في ندرة مراكز البيانات الحديث، ومحدودية حلول الحوسبة السحابية المحلية، فضلاً عن

عدم كفاية البيئات الأساسية الحاضنة لتطوير التطبيقات الرقمية المعقدة. ونتيجة لهذه الاختلالات، تضطر المؤسسات الناشئة غالباً إلى الارتهان للخدمات التكنولوجية الخارجية مما يرفع من النفقات التشغيلية، ويثير تحديات إضافية ترتبط بحوكمة وحماية البيانات، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى تقويض السيادة الرقمية. (Ala- Eddine, 2026, p278)

❖ **النظام البيئي الابتكاري:**

تُركز المؤسسات الاقتصادية على البحوث والدراسات ذات العوائد السريعة، وتُهمل الاستثمار في "البحوث الأساسية والتطوير التجريبي طويل الأجل "الذي يُمثل الحاضنة الأساسية لبراءات الاختراع والابتكارات الجذرية القابلة للتسليع في المجالات الإنتاجية. ويتعمق هذا الخلل نتيجة "تدني الإنفاق الاستثماري "وضآلة المخصصات المالية المرصودة لنشاطات البحث والتطوير في ميزانيات الشركات، بالتوازي مع ضعف مؤشرات كفاءة رأس المال البشري والبنية التحتية والمادية التخصصية داخل المؤسسات؛ الأمر الذي يعوق قدرتها على بناء قنوات تنسيق تفاعلية مع الجامعات، وتتفاقم هذه الأزمة التنموية بسبب حظر تدفق البيانات وقصور الشفافية المعلوماتية داخل المحيط الاقتصادي، حيث تواجه الهيئات البحثية صعوبات بالغة في النفاذ إلى المؤشرات والمعلومات الضرورية لأغراض البحث العلمي، مما يُعطل مسار نقل المعرفة ويعوق ترشيد السياسات العامة الموجهة لربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي. (فضيلة، 2022، ص89)

5. خاتمة:

تأسيسًا على الطروحات التحليلية المتقدمة، تخلص هذه الدراسة إلى أن مقاربة مأسسة الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال في الجزائر لا تمثل مجرد استجابة وظيفية لتطوير المناهج البيداغوجية، بل هي قضية حوكمة هيكلية ترتبط بإعادة هندسة نظام الابتكار الوطني، وبذلك فإن الانتقال نحو براديغم تنموي جديد

يتطلب فك الارتباط بالمقاربات الخطية التقليدية لنقل المعرفة، والتحول نحو نموذج ديناميكي يتسق مع أبعاد الثورة الصناعية الرابعة "الذكاء الاصطناعي.

كما نستنتج أن الجزائر قامت بانتهاج العديد من السياسات لتشجيع الابداع لدى الطلبة في محاولة منها التكيف مع متطلبات سوق العمل وذلك من خلال ربط تثمين البحوث العلمية بالمؤسسات الاقتصادية التي تركز أغلبها على انشاء الهياكل للتغلب على الصعوبات التي تواجهها منها هجرة الكفاءات إلى الخارج، والتسرب الجامعي المبكر، وعليه فإن تثمين البحث العلمي في الجزائر يركز على التنمية التكنولوجية من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية على عملية الابداع لدى الطلبة والباحثين بما يحقق حاجيات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى توسيع نطاق التثمين نحو ريادة الأعمال بهدف مواكبة التطورات العالمية خاصة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ إن قطاع التعليم العالي في الجزائر في إصلاحات الجيل الرابع عرف قفزة نوعية في عملية تثمين البحث العلمي خاصة وأن مجمل القرارات والقوانين تركز على التطور المعرفي والتكنولوجي.

❖ إن الجهود المبذولة في سياق تطوير الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال مبني على الأطر القانونية والتنظيمية التي ساهمت في خلق بيئة مؤسساتية محفزة للمقاولاتية الابتكارية وهذا ما أدى إلى ربط مخرجات الجامعة بسوق العمل بما يتوافق واحتياجات الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد ابتكاري قائم على المعرفة.

❖ رغم السياسات والإستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية منها تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفق مقاربة الابتكار المفتوح إلا انها لا تزال تعاني من عدة تحديات ورهانات منها التبعية الرقمية خاصة ما يتعلق بنقص مراكز البيانات والحوسبة السحابية المحلية، ما يفرض على المؤسسات الناشئة تكاليف مرتفعة.

❖ إن قطاع الأعمال في الجزائر يفتقر إلى الميزانيات التنافسية للابتكار خاصة وأن الاقتصاد الجزائري مبني على الريع النفطي وهذا ما يؤدي إلى استراد التكنولوجيا الغربية.

❖ تؤكد القراءة التحليلية لمؤشرات الملكية الصناعية في الجزائر لوجود تحول هيكلي قاعدي وفق الترسانة التشريعية والتنظيمية، إلا أن المنظومة الناشئة بحاجة إلى دراسة معمقة للقوانين خاصة ما تعلق بالجانب التمويلي لأنشطة البحث والتطوير، إضافة إلى تظافر الجهود لتعزيز جسور الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين، وتجسيد مقاربة الابتكار المفتوح واقعيا.

المقترحات:

- ضرورة تفعيل البعد التقني ومأسسته داخل الجامعات وفق المعايير الدولية بهدف إدارة الملكية الفكرية بنجاح، وتحويل المخرجات البحثية إلى استثمار وطني قابل للتداول عبر السوق.
- إعادة النظر في المنظومة البيداغوجية وفق المقاربة بالكفاءات للانتقال نحو التكوين المقاولاتي مع إلزام الطلبة بإنجاز مذكرات تطبيقية ويكون وفق التنويع في التخصصات وهذا بديل إستراتيجي لمعالجة الإشكالات المرصودة لدى قطاع الأعمال.
- تعزيز البنية التحتية لتحفيز الاستثمار الحكومي.

5. قائمة المصادر واالمراجع:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها، **https://premier-ministre.gov.dz/ar/post** تم تصفح الموقع يوم: 2023/12/17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤسسات الناشئة: محرك تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **https://www.mesrs.dz/index.php/2023/11/les-start-up-moteur** تم تصفح الموقع يوم: 2023/12/17

بلالطة، مبارك، (2006)، حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 10، عدد 02، الصفحات 16- 17.

بوطورة فضيلة، الوافي علاء الدين، (2022)، فهم العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال لاعتماده كآلية لدعم السوق بالجزائر، 17، 1، الصفحات 88-89.

سيدي صالح، صبرينة، (2022)، المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، عدد 02، ص: 561.

يوسف داليا طه محمود ، دربالة رقية عيد مُحَّد،(سبتمبر 2026)، الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر، المجلد 27، عدد 3، ص 142.

حملاوي حميد، بوعزيز ناصر، (29-30 أفريل 2018)، الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات. الملتقى الدولي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، الصفحات13-14.

كمال بداري،(17 جوان 2022)، من أجل شراكة واضحة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، جريدة الشعب الالكترونية، http://www.ech-chaab.com/ar/ تم تصفح الموقع يوم: 2024/02/14

Achite, Ala-eddine, (2026), Startups in Algeria, and Ecosystem Challenges, 12, 02,p 277-278.

Bouslikhane , Aziz, (2011), Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial, Thèse doctorat en science de gestion, université de Nancy, p : 129.

Chesbrough Henry, (n.d), The Era of open Innovation, Mit Slaan Management Review, 44, 03, PP: 35.

Damoc, Adrian-Ioan,(2017),The strategic role of partnerships between universities and private corporations as a driver for increasing workforce competitiveness in a global economy, Proceedings of the 11th International Conference on Business Excellence, p :04.

Mailhot Chantale, Patrick Pelletier, (2007), Véronique Schaeffer, La valorisation de la recherche : une nouvelle mission pour l'université ?, Canadian Journal of Higher Education,37,1, p : 01.